ولذلك ذكر بعضهم ان الوقف عليها بالنون على الاصل وانه اقيس لانها اشبهت ومنونا
مفعول باشبهت ونصبه موضع الصفة لمنوني ونونها قلب منه او قلبت كهي
والقلبة حال من الضمير في قلبت ثم قال وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى
من ثبوت فاعلما يعني ان حذف الياء من المنقوص اذا كان غير منصوب اولى من ثبوتها
فيشمل المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم
من قوله ما لم ينصب ان الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم من قوله تنوينا
اثر فتح اجعل الفا ان المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين الفا نحو رايت
قاضيا وفهم من قوله اولى ان جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو هذا
قاضي ومررت بقاضي هذا حكم المنقوص المنون واما غير المنون فقد اشار
اليه بقوله وغير ذي التنوين بالعكس يعني ان المنقوص غير المنون بالعكس
من المنون في اثبات الياء فيه اولى من حذفها نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي
ويعني بغير التنوين المعروف وما ذكره من انه عكس المنون انما هو في المرفوع
والمجرور كما مثل واما المنصوب فليس فيه في الوقف الا اثبات الياء وان كان
المنقوص محذوف العين فليس فيه الا وجه واحد اشار اليه بقوله وفي نحو
مر لزوم رد اليا اقتفي يعني ان نحو مر اسم فاعل من ارى اذا وقف عليه لزم رد
الياء فتقول هذا مري ومررت بمري وانما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه
فان اصله مرءي على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة
وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع
التنوين ولم يبق من اصول الكلمة الا الراء فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك اجحافا
به وقوله وحذف يا المنقوص مبتدا وذي التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية
مصدرية واولى خبر المبتدا ومن ثبوت متعلق باولى وفاعلما تتميم لصحة
الاستغناء عنه وغير ذي التنوين مبتدا وخبره بالعكس ولزوم مبتدا وهو
مصدر مضاف الى الفاعل وهو رد ومصدر رابطا وهو مضاف لمفعول واقتفي
خبر المبتدا وفي نحو متعلق باقتفي ثم اعلم ان الموقوف عليه ان كان محركا فاما
ان يكون تاء تانيث او غيرها فان كان تاء تانيث وقف عليها بالسكون خاصة

وهو

وهو الاصل وان كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشمام والتضعيف
والنقل وذلك بشروط ياتي ذكرها وقد اشار الى الاول والثاني بقوله وغير ها
التانيث من محرك سكنه او قف رائم التحرك يعني ان غير تاء التانيث من المحرك
يجوز تسكينه وروْمه والاصل التسكين واما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة
ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التانيث انه لا يجوز فيها
ما جاز في غيرها من المحرك وسيبين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل
مضمر يفسره سكنه واو قف معطوف على سكنه ورائم التحرك حال من الفاعل
المستتر في قف ثم اشار الى الثالث بقوله او اشمم الضمة والاشمام هو الاشارة
بالشفتين الى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة انه مخصوص
بها فلا يجوز في الفتحة وفي الكسرة والضمة مفعول باشمم واشمم معطوف
على قف ثم اشار الى الرابع فقال او قف مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قفا
محركا يعني انه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط ان لا يكون
همزة ولا حرف علة وان يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من
البيت فتقول في جعفر وضارب ودرهم جعفرّ وضاربّ ودرهمّ بالتضعيف
واو قف معطوف على اشمم ومضعفا حال من الضمير المستتر في قف وما مفعول
بمضعف وهي موصولة وصلتها ليس وهمزا خبر ليس واو عليلا معطوف
على همزا وان قفا شرط اي تبع ومحركا مفعول بقفا ثم اشار الى الخامس
فقال او حركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا يعني انه يجوز نقل حركة
الحرف الموقوف عليه الى ما قبله وذكر في هذا البيت شرطين احدهما ان يكون
ساكنا وهو قوله لساكن واحترز به من المتحرك فلا ينقل اليه والاخر ان يكون
الساكن مما يقبل الحركة وشمل الالف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء
لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجد لان نقله يستلزم
فكه وهو ممتنع في غير الضرورة وبقي عليه شرط ثالث خفي اشار اليه
بقوله ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلا يعني ان البصريين
منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في رايت العجل رايت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)